العولمة واقتصاد العالم الإسلامى

إعداد

د. أحمد محمد على

رئيس البنك الإسلامى للتنمية - بجدة

مقدمة :

تتمتع الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى بموارد وهبات من الله تتمثل فى ربع إجمالى مساحة أراضى العالم، وموارد طبيعية متنوعة فيها جزء كبير من احتياطى النفط العالمى، فضلا عن موارد بشرية تبلغ خمس سكان المعمورة الآن، يتوقع لها العلماء أن تبلغ ربع سكان العالم بنهاية الربع الأول من هذا القرن الميلادى وفقا للنمو الديمغرافى الطبيعى، وربما تفوق ذلك نتيجة لولوج الذين يدخلون فى دين الله أفواجا، إلا أن تحديات العولمة التى تجابه الدول النامية والتى يشكل العالم الإسلامى جزءا منها، لا يكفى التصدى لها بالاعتماد على الموارد الطبيعية والسلع الأولية فى عالم سريع التطور والانفتاح والابتكار والتجديد التقنى الهائل، حيث إن الدول التى تملك ناصية التكنولوجيا تهيمن على الاقتصاد العالمى، وتتراكم لديها الثروات باستمرار.

وعليه، تتمثل أهم التحديات التى تواجه الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ـ على الصعيد الدولى ـ فى كيفية التعامل مع نظام عالمى جديد قائم على أحادية التوجه يخشى أن يؤدى عند تحققه إلى التأثير سلبا على أسلوب الحياة الإسلامية لصالح النمط الثقافى الغربى الذى تسعى فيه الدول الغربية جاهدة إلى هيمنة رؤيتها للإنسان والمجتمع، مستفيدة من تطورها التقنى، ولاسيما فى مجال تقنية المعلومات والاتصال ومن قدرات الدول الكبرى على الهيمنة التجارية والثقافية.

ومن هذا السياق تفرض المرجعية التاريخية نفسها كونها منطلقا لمنهجية هذه الدراسة، فضلا عن تعدد معانى العولمة واختلاف أوجهها، وعليه تسهم هذه الدراسة بتسليطها الضوء على تعريفات العولمة المختلفة، حيث تركز العولمة من المنظور الغربى على أن الثروة والقوة هما الهدف النهائى للنظام العالمى، يتبع ذلك تدويل عدد من السياسات الاقتصادية وإخضاعها للتنسيق بين اللجان والمنظمات الدولية، وفقا لشروط الدول الكبرى، إن الممارسات التجارية الحالية، كازدواجية

التجارة الحرة والممارسات الحمائية، على الرغم من عقد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية، امتداد تاريخى لممارسات العولمة الأولى منذ خمسة قرون وفقا للفهم الغربى، بيد أن الإسلام جاء بالعولمة منذ ظهوره بما يزيد عن أربعة عشر قرنا.

أما العولمة الاقتصادية – من منظور إسلامى – فإنها تركز على نظام عالمى قائم على التكافؤ الحضارى، ويعد أكثر عدلا وشمولية من المنظور الغربى، حيث إن شمولية الخطاب فيه للبشرية جمعاء "يا أيها الناس"، مع ضبط حرية التجارة وحرية التعامل وحرية نقل البضائع بكل معايير الأنصاف والعدالة ونواميس الأخلاق.

كما تنبع أهمية موضوع المؤتمر الإسلامى العام الرابع لرابطة العالم الإسلامى لعام ١٤٢٣هـ من الحاجة الماسة إلى تعميق الوعى بمكونات العولمة واستيعاب معطياتها، وبخاصة التحديات الخارجية التى تواجه الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وإلى تحليل مؤشراتها، واستشراف آفاق المستقبل للتصدى لها، وتعظيم الفوائد الناجمة عنها، وتقليل أو تجنب الآثار السلبية الناتجة عنها، حيث تشكل هذه القضايا ومعها مجموعة الخيارات المتاحة، اهتمامات الدول الأعضاء لمواجهة التحديات التى تجابهها فى جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وفى المؤتمرات الوزارية القادمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن إعداد الدول الأعضاء للاستفادة من الفرص المتاحة فى ظل المتغيرات العالمية.

وبالنظر لاتساع نطاق الموضوع، ستقتصر الدراسة على تحليل ثلاثة مظاهر لأبرز تطورات العولمة الحالية، وانعكاسها على الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، بعد عرض الخلفية التاريخية للعولمة وتعريفاتها المختلفة وكشف النقاب عن خصائصها.

أولها : فرص العولمة ومزاياها كفرص حرية التجارة والمال والاستثمار وخدمات الإنتاج وفتح الأسواق والمنافسة الحرة، إلا أن المنافسة كما نشهدها اليوم

غير متكافئة بين الدول الصناعية والدول النامية حيث ترمى مصالح الدول الكبرى إلى القضاء على المنشآت الصغيرة والتقليدية وكذلك الصناعات الناشئة فى الدول النامية، فضلا عن آثارها السلبية على الدول النامية بما فيها الدول الأعضاء، وتتلخص الآثار السلبية فى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والزراعية، وحدة المنافسة الدولية فى السلع الصناعية وبخاصة الصناعات الصغيرة، مما يعنى امتصاص قدر كبير من موارد بعض الدول الأعضاء ، وبالتالى تدهور فى البنى الأساسية الاجتماعية فى تلك الدول، فى ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى تلك الدول، إلا أن الأثر الكلى سيعتمد كثيرا على طبيعة السياسات الاقتصادية القطرية ومواكبتها لمتطلبات المرحلة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء واستعدادها للخوض فى جولة المفاوضات متعددة الأطراف القادمة، ثم تكاملها اقتصاديا.

وثانيها : النزعة الحالية نحو التكتلات الاقتصادية التى يمكن أن تساعد فى فتح الأسواق، واجتذاب الاستثمار لتطوير تلك الأسواق تقنيا، حيث دلت تجارب المجموعات الإقليمية الأخرى (كالسوق الأوروبية المشتركة) على فاعلية التعاون الاقتصادى فى التصدى للتحديات، والإفادة من الفرص التى تقدمها عملية عولمة السوق، وبخاصة فى مجال التبادل التجارى بينها.

إن أهمية التجارة كمدخل أساسى لتعزيز التعاون الإقليمى وتحقيق التكامل الاقتصادى قد اختارتها استراتيجية العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى (كومسيك) بمنظمة المؤتمر الإسلامى، والبنك الإسلامى للتنمية، والمركز الإسلامى لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وذلك بالنظر لأهمية قطاع التجارة، وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، والتعامل بندية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، كما أن اتفاقات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية القائمة أمرا داخليا، من غير إلزام بضرورة تعميم مزاياه التفضيلية

على الدول الأخرى، وهذا ما أخذ يبدو بوضوح فى الدول التى أنشأت بينها مجموعات شبه إقليمية (كدول مجلس التعاون لدول الخليج، والمغرب العربى، وآسيان، وإيكواس، وكوميسا).

يمثل هذا التكتل شبه الإقليمى خطوة مرحلية فى إطار تحول تدريجى نحو التكامل الإسلامى الأشمل، فى ظل الغياب الحالى للسوق الإسلامية المشتركة، وعليه ينبغى تشجيع هذه التكتلات شبه الإقليمية، التى يمكن أن تسارع فى تحرير التعاملات البينية داخلها، مما يشجع على زيادة الترابط بين أعضائها كما تسهل هذه الطريقة مهمة المفاوضات بين الكتل شبه الإقليمية، إذ يمكن أن تجرى المفاوضات بين الكتل بدلا من الدول منفردة.

وثالثها : التدرج فى التعاون الإقليمى بين تلك الكتل، ومن شأن ذلك تفعيل مهمة المؤسسات الإسلامية القائمة، كل فى مجال تخصصه، لإحراز التقدم الاستراتيجى فى إقامة سوق إسلامية مشتركة يترتب على ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة من الفرص التى يتيحها النظام العالمى الجديد، حيث تشير الدلائل إلى إمكانية التعاون بين الجامعات والمؤسسات القطرية ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية فى تطوير المهارات الفنية فى التعرف على الاحتياجات المؤسسية فى الجوانب القانونية، وإدارة التفاوض، وتنفيذ الاتفاقات، والتعرف على التحديات والفرص المتاحة ضمن تلك الاتفاقات، فضلا عن الاستفادة من برامج المساعدة الفنية المتاحة فى البنك الإسلامى للتنمية والأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

وإذا أكتمل التصور العلمى والواقعى لأهداف وتوجهات السوق الإسلامية المشتركة، القابل للتنفيذ، مع تفعيل مهمة مؤسسات العمل الإسلامى المشترك فإن العقبات التى تعترض طريق التكامل الاقتصادى ستتذلل بإذن الله تعالى وعونه.

تنظيم الورقة

أولا : تعريفات العولمة المختلفة

١-١ المنظور الغربى للعولمة :

إن العالم الذى تشكل الأمة الإسلامية جزءا منه يمر الآن بنوبة من التغيرات السريعة، ذات الآثار البعيدة المدى التى تمتد لتشمل جميع المجتمعات الكائنة على وجه المعمورة، وبطبيعة الحال، فإن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لا مناص أمامها من أن تكون جزءا من هذه التغيرات، وتبرز أمام العيان صورة العالم المتغير فى أعقاب أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م وإفرازات مرحلة انهيار الشيوعية وانصرام الحرب الباردة فى عام ١٩٩٨م، ونحن نستشرف فى هذا العالم تغيرات لها بعد دولى متزايد ليس فقط على صعيد الانتشار الجغرافى وإنما أيضا عن طريق نزعات التركز الاقتصادى القائم على الاعتماد المتزايد بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وثمة قوة دافعة كبرى لهذه التغيرات تحدث الآن فى الاقتصاد العالمى، وهى الثمرة المرجوة والمتوقعة.

لذا تعرف الأدبيات الغربية العولمة على أنها زيادة درجة الارتباط التبادلى بين المجتمعات الكائنة بواسطة انسياب السلع وتقنيات إنتاجها وروؤس الأموال والأشخاص والمعلومات، وقد أدى التكامل الاقتصادى المتزايد، مقترنا بابتكار وتجديد تكنولوجى سريع، وخاصة فى مجال تطور تقنية المعلومات، إلى حدوث تحولات فى الاقتصاديات المتقدمة للنمو من حيث ممارسة الأنشطة التجارية، وتنظيم الشركات، والسياسات الحكومية، ويحظى القطاع الخاص فيها، بدرجة كبيرة من الحرية أكثر من ذى قبل، كما تحظى الأسواق الآن بنطاق أوسع مما كانت عليه، وهذا بدوره جعل الدول تبحث عن أسواق جديدة ذات دور تكميلى (وليس تنافسيا)، وتسعى إلى القطاع الخاص، ومن الملاحظ أن الاقتصاديات فى جميع دول العالم تقريبا غدت متفتحة لاجتذاب موارد خارجية.

وعلى الرغم من تعدد معانى العولمة واختلاف أوجهها، إلا أن معظم الكتاب يجمعون على إبراز الأهمية المتزايدة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أخذت تنتشر فى مختلف أرجاء العالم، متجاوزة الحدود القطرية أو الإقليمية، ومن ثم، يمكن تعريف العولمة بأنها تفاعل متنام بين العناصر البشرية وعوامل الإنتاج الأخرى، فى مختلف الأسواق العالمية، ضمن إطار سياسى واجتماعى وثقافى محدد، ويرى بعض الكتاب الغربيين أن العولمة الحالية تتويج لعملية بدأت مع رحلات المستكشفين التى أدت إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح والأمريكيتين، واكتشاف بقية الطرق المؤدية إلى آسيا وجزر الهند الشرقية، وما ترتب عليها من توسيع الاقتصاد والثقافة والسلطة فى القارة القديمة (أوروبا).

١-٢ المنظور الإسلامى للعولمة :

رغم أن التحليل التاريخى يجعل ظاهرة العولمة قديمة، يعود تاريخها وفق الفهم الغربى إلى القرن السادس عشر، إلا أن الإسلام عالج قضية العولمة منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنا، ويربط بعض المفكرين الغربيين ظاهرة العولمة بنشوء الرأسمالية الصناعية، وحصرها فى فترة بزوغ اقتصاد السوق "الغربى" والذى تهيمن عليه اقتصاديات السوق الغربية، مقابل عملية العولمة الأكثر شمولا وإنصافا، التى يمكن العثور على أصلها فى العديد من الآيات القرآنية مثل :

"كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ" (البقرة :٢١٣).

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (النساء :١).

"قُلْ يا أيُّهَا النَّاسُ إنِّي رسُولُ اللَّهِ إليْكُمْ جَميعًا الَّذي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأرْض لا إلَهَ إلَّا هُوَ يُحْي ويُميتُ فآمنُوا باللَّهِ ورَسُولِهِ النَّبيِّ الأمِّيِّ الَّذي يُؤْمنُ باللَّهِ وكَلمَاتِهِ واتَّبعُوهُ لعَلَّكُمْ تَهْتَدُون" (الأعراف: ١٥٨).

"ومَا كَانَ النَّاسُ إلَّا أمَّةً واحدَةً فاخْتَلفُوا ولَوْلا كَلمَةٌ سَبقَتْ منْ ربِّكَ لقُضي بَيْنَهُمْ فيمَا فيهِ يَخْتَلفُون" (يونس: ١٩).

"إنَّ هَذِهِ أمَّتُكُمْ أمَّةً واحدَةً وأنَا ربُّكُمْ فاعْبُدُونِي" (الأنبياء: ٩٢).

"يا أيُّهَا النَّاسُ إنَّا خَلقْنَاكُمْ منْ ذَكَرٍ وأنْثَى وجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وقَبَائلَ لتَعَارَفُوا إنَّ أكْرَمَكُمْ عنْدَ اللَّهِ أتْقَاكُمْ إنَّ اللَّهَ عَليمٌ خَبيرٌ" (الحجرات :١٣).

وهذا الفهم يعود بنا إلى شمولية الدعوة الإسلامية وديمومتها، حيث إن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم قبل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ كانت بعثة كل منهم إلى قومه: فنوح عليه السلام بعث إلى قومه، وصالح عليه السلام بعث إلى مدين، وموسى عليه السلام بعث إلى بنى إسرائيل، وهكذا.

أما رسالة سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد جاءت للناس كافة، كنقله جديدة بالعالم كله، وتحولا فى الوحى الإلهى على ظهر الأرض، فقد كان الوحى ينزل على بقعة من الأرض لإبلاغ رسالات السماء إلى أمة من الأمم، حتى جاءت الرسالة الخاتمة موجهة لكل من يسمع ويعقل من البشر كافة، فضلا عن أنها قد أصبحت شريعة الله فى الأرض تسير مع الزمن أين سار وحيث اتجه إلى إن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولابد من التمييز هنا بين العولمة بالمفهوم الذى أوضحته وبين التغريب الذى يهدف إلى نشر وبث الثقافة والمفاهيم والمبادئ الغربية فى جميع أنحاء العالم وبسط النفوذ الغربى على الشعوب الأخرى وإبعادها عن معتقداتها وتقاليدها وحضاراتها بشتى السبل والأساليب، بدءا من مناهج التعليم وتربية الناشئة، إلى أساليب الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

ثانيا : الخصائص الرئيسية للعولمة الشاملة :

٢-١ الاتجاه نحو التكتل :

مما يجدر ذكره أن إنهاء الحرب الباردة بين العالم الغربى والكتلة الشرقية حظى بدعم من جراء انهيار الشيوعية فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وما تلا ذلك من حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، فبعد حرب الخليج، أصبح من الممكن تمييز ملامح النظام العالمى الجديد بوضوح، فالعالم الذى أصبح يكتسب شكله الآن هو ذلك العالم الذى تحكمه دول ومناطق معينة بحيث شعر عدد كبير من الدول النامية بمشاعر الشك والخوف من التهميش، وفى الواقع أن معظم ثروة العالم والتدفقات التجارية الأساسية والاستثمار والمعرفة، أصبحت مرتكزة فى أيدى قادة هذا النظام العالمى، وهم: أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

إلا أن الولايات المتحدة، وهى محور النظام العالمى الجديد وخاصة بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، قد حققت أهدافها الأساسية فى السيطرة على السياسات الاقتصادية والأمنية المرتكزة على السوق وتقوية النظم الموالية لها، وأما الاتحاد الأوروبى فهو يدعم عملية تكامله بإصدار عملته الموحدة (اليورو) ويضع الخطط لتوسيع عضويته، ويتطلع إلى الأجل الطويل لإنشاء أوروبا المتحدة، وأما اليابان، فهو مستمر فى المضى قدما بإقامة علاقات وثيقة مع دول جنوب شرق آسيا، ويحتل باطراد مناطق ذات تأثير متزايدة فى الاقتصاد العالمى.

ومن الواضح أن لكل قطب من أقطاب النمو نطاق له تأثيره الخاص ويشرع فى بناء كتلة خاصة به بقصد تعزيز قوته الاقتصادية ودعم وضعه التفاوضى فى إدارة الاقتصاد العالمى، وبصفة عامة، فإن هناك اتجاها بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لنشر الثقافة الغربية واقتصاديات السوق، باعتبارهما مكونين أساسيين فى الوصفة الناجحة للنمو الاقتصادى والاجتماعى المستقر، ذى القاعدة العريضة والمتجانسة ثقافيا.

بيد أن الدراسات التحليلية الحديثة قد اتفقت مع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الذى صدر مؤخرا فى تلخيص أهم المعالم التى تتسم بها جوانب عديدة من العولمة الحالية، وفقا لما يرد ذكره:

(أ) تعد العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، وذات طابع اقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى معقد ومتشعب، يجعل منها مفهوما يختلف عن مفهوم التدويل.

(ب) على الرغم من أن كلا المفهومين يركزان على الجوانب الاقتصادية، إلا أن العولمة تعد عملية شاملة مكثفة وغير متساوية، وهى ذات أساس تقنى واقتصادى يشمل ميادين المال والاستثمار والتجارة، وخدمات الإنتاج والمعلومات.

(ج) ويتضح من ظاهرة العولمة بعامة أن محاولة التنكب عن طريقها لم تعد من الأمور الممكنة.

(د) مع أن العولمة نتاج لتحرير التجارة، إلا أن الأدلة والبراهين التجريبية تشير إلى إن العولمة ذاتها قد حركت قوى تعكف على الإسراع بعملية تحرير التجارة نفسها، ويتم ذلك فى مراحل وبسرعات مختلفة وخاصة فى إطار التطور التاريخى لقيام منظمة التجارة العالمية.

٢ـ٢ الواقعية الاقتصادية الجديدة للقطاع المشترك :

لقد أخذت الدول ـ فى إطار نظام العولمة ـ تبحث عن مهمة جديدة مكملة مع الأسواق والقطاع الخاص وليس تنافسيا، فالواقعية الاقتصادية للنظام الجديد تتطلب التكامل باعتباره السبيل التقليدى لتأسيس علاقات الدعم المشترك بين القطاعين العام والخاص، فهى تقترح الاستفادة من التكامل وفق الخصائص التى تميز القطاع الخاص عن العام، فالحكومات مؤهلة لكى تقدم نوعيات معينة من السلع الجماعية، التى تكمل السلع التجارية، التى تنتجها القطاعات الخاصة بشكل أكثر فعالية، فإذا ما تم دمج تلك السلع معا، فإن الحجم الكلى للاقتصاد ربما يتفوق على

الأجزاء المكونة له من كل قطاع على حدة، ومن ثم فإن فكرة التكامل تناسب تماما الأنموذج القائم فى الواقعية الجديدة، لرفع كفاءة القطاع العام والخاص معا.

وفى هذا السياق، تدعو الواقعية الجديدة إلى إمكانية إيجاد قطاع مشترك باللجوء إلى فحص إمكانية الدور الإيجابى للعلاقات، والذى يصل الحكومة بالقطاع الخاص من جهة والحكومة والمجتمع المدنى من جهة أخرى، فى اقتسام الأهداف الإنمائية، ويتأكد هذا من النجاح الاقتصادى الذى حظيت به مجموعة من الدول الصناعية الجديدة، حيث كان القرن الميلادى الحالى مبعث نجاح للرأسمالية الصناعية، وقد أكدت هذه التجارب الناجحة على الدور المحورى للمؤسسات العامة فى التنمية الرأسمالية.

وفضلا عن ذلك، فإن الدور المركزى للعلاقات التى تتجاوز حدود القطاعين العام والخاص قد ساعد كثيرا فى تحول اقتصاديات شرقى آسيا والصين من اقتصاديات الزراعة منخفضة الإنتاج إلى أسرع الاقتصاديات الصناعية نموا فى العالم، وبالمثل فإن الروابط بين الدولة والمجتمع قد فسرت باعتبارها عاملا جوهريا لإبقاء النمو فى مساره الصحيح فى اقتصاديات شرقى آسيا قبل الأزمة المالية الأخيرة، وفى استئناف النمو بعد هذه الأزمة.

٢-٣ الاعتماد المتزايد :

بات من الملموس اعتماد الاقتصاديات النامية على الاقتصاديات متقدمة النمو، فالدول النامية (فى النصف الجنوبى للكرة الأرضية) تعتمد على الدول متقدمة النمو فيما يتعلق بأسواق الصادرات والواردات اللازمة للإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى التكنولوجيا ورأس المال، ومهما يكن من أمر، فإن العكس أصبح الآن صحيحا وبشكل متزايد، فالدول متقدمة النمو الواقعة فى الشمال تدرك قيمة أسواق الصادرات للجنوب، كما تدرك أيضا أن النمو السريع فى الجنوب سوف يحفز التدفقات الدولية

للتجارة والاستثمارات ويعزز النمو والعمالة فى الشمال، ويساعد على تقليل اختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية.

ويلاحظ أن الدول النامية ليست أسواقا مهمة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فحسب، وإنما تعد بعض الدول النامية جهات تنافس متنامية فى النطاق الواسع للمصنوعات، ومما يجدر ذكره إنه فى الفترة الواقعة بين السبعينات والتسعينات، ازداد تغلغل واردات الدول النامية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى المصنوعات بنحو ثمانية أضعاف (من ٠,٤% إلى أكثر من ٣,٠%). وأثناء الثمانينات ومطلع القرن الحادى والعشرين، أدى تباطؤ النمو الناجم عن أزمة الديون إلى الإضرار بالدول، سواء من المدينين (الدول النامية) أو الدائنين (فى الدول المتقدمة النمو).

ومع تزايد الاعتماد العالمى المتبادل، ازدادت الروابط، بين الإنتاج، والتجارة فى السلع والخدمات، والتدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا، والخبرات الإدارية، وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات أهم العوامل التى تؤدى لتكامل وترشيد الأنشطة الاقتصادية المنتشرة فى العديد من الدول عبر القارات، فما يزيد على ٤٠% من التجارة العالمية، يتم فى شكل تحويلات داخلية بين فروع وتوابع الشركات متعددة الجنسيات، ويلاحظ أن التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة العمليات والمشاريع، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، باعتبارها قنوات للاستثمار المباشر، تساعد على تضييق الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

ثالثا : تطور النظام المؤسسى للعولمة :

كان التوجه فى عام ١٩٤٥م، بعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها، أن يقوم النظام الاقتصادى العالمى على ثلاث ركائز مؤسسية جديدة، تتمثل الأولى فى إنشاء صندوق النقد الدولى، ليتولى إرساء قواعد الناظمين المالى والنقدى، ومعالجة عجز موازين المدفوعات، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ليقوم بمهمة التمويل

التنمـوى وإعـادة الأعمـار، وأن يعـهد إلـى مؤسسـه دوليـة ثالثـة بمسـؤولية التمويـل التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

وقد تم بالفعل إعلان تأسيس الصندوق والبنك الدوليين فـى مؤتمـر بريتـون وودز عام ١٩٤٤م، كمـا عقد فـى هافانـا عـام ١٩٤٧م مؤتمـر "للتجـارة والعمالـة" بهدف إرساء قواعد منظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها إلا أن ميثاق هافانـا لـم يكتب لـه النجاح لعدم مصادقة الولايات المتحدة عليه، واسـتمر العمـل علـى تطويـر هذا الميثاق ليتحول إلى ما أصبح يعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات).

وسعت "الجات" عبر جولات متوالية مـن المحادثـات متعددة الأطـراف إلـى تحرير التجارة ونموها على مستوى العالم من خلال تخفيض الحواجز الجمركيـة بيـن الأطراف المتعاقدة وإلى زيادة عدد هـذه الأطـراف، وبعد إكمـال عدة جـولات ناجحـة توسعت موضوعات المحادثات لتشمل تحرير تجارة السـلع بكافـة أنواعـها، بمـا فيـها الزراعيـة والمنسـوجات وتجـارة الخدمـات، لتنتـهى بنجـاح فـى عـام ١٩٩٤م معلنـة تأسيس منظمة التجارة العالمية فى عـام ١٩٩٥م، والتـى أصبـح عدد أعضانـها الآن ١٤٢ قطرا بعد إكمال إجراءات انضمام الصين وتايوان، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٧٠ قطرا بعد إكمال إجراءات انضمام الـ٢٨ دولة التى تسـعى لإكمـال إجـراءات انضمامها للمنظمة.

وتشير كثير من الدراسات، وبخاصة تلـك التـى أشـرف علـى إعدادها خـلال التسعينات كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنميـة، والبنـك الإسـلامى للتنميـة بالتعـاون مـن مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة، ومركـز دراسـات الاقتصـاد والإدارة فى الرياض بتكليف من البنك الإسلامى للتنميـة، إلـى أن الفوائـد الاقتصاديـة التى سيجنيها العالم بعد المصادقة على الآليات المبرمجـة فـى إطـار جولـة أورجـواى تقدر بزيادة حقيقية دائمة فى الدخل العالمى بما يفوق ٢٠٠مليار دولار، ومن المتوقع أن تتحقق تلك الزيادة بفعل تخفيف القيود على التجارة الخارجيـة، ممـا يسـاعد علـى انسياب السلع بحرية أكبر بين البلدان المتعاقدة، ويرفع من كفاءة الإنتاج لدى الأقطار

ذات المزايا النسبية فى هذه المنتجات، ويحقق جملة من الفوائد للمستهلكين أثر تخفيف الأعباء الجمركية، كما يتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية نتيجة لذلك بنحو ٧٥٠ مليار دولار سنويا.

رابعا : الفرص والتحديات :

فى الوقت الذى سيتيح فيه نظام العولمة فرصا كبيرة لجميع الدول بما فيها الدول النامية، للاستفادة من العديد من الإيجابيات ولاسيما للدول النامية التى تتمتع بقدرات على تصدير منتجاتها الصناعية، مثل : إندونيسيا، وتركيا، وماليزيا، فإنه من المنتظر أن يصاحب ذلك، فى نفس الوقت، العديد من التحديات مما يستوجب على الدول النامية اتخاذ التدابير التى تكفل لها الاستفادة المثلى من تلك الفرص والتصدى لتلك التحديات.

أهم الفرص والمزايا التى يتيحها نظام العولمة : فيما يلى بيان أهم المزايا والفرص التى يتيحها نظام العولمة بصفة عامة :

٤ـ١ الفرص التجارية :

مع أن العولمة نتاج لتحرير التجارة، إلا أن الأدلة والبراهين التجريبية تشير إلى أن العولمة ذاتها قد حركت قوى تعكف على الإسراع بعملية تحرير التجارة نفسها، وقد تم ذلك فى مراحل وبسرعات مختلفة، فعلى سبيل المثال، تطورت عملية تحرير التجارة فى مجال المال والاستثمار والتجارة بسرعات مختلفة، وبطرق متباينة، وقد اتخذت عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف ـ التى بدأت مع إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) منذ ٥٠عاما ـ خطوة حاسمة إلى الأمام مع اكتمال جولة أوروجواى التى خفضت بشكل ملحوظ التعريفات الجمركية، وأزالت العوائق المتمثلة فى نظام الحصص التى كانت تعانى منها التجارة على حدود جميع الدول.

وعلاوة على ذلك، تم ربط عمليات التخفيض هذه بالتزامات تعاقدية متعددة الأطراف، مع إمكانية اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وعلى سبيل المثال، برزت فرص التبادل التجارى الجديدة كافة، فى سياق نظام متعدد الأطراف ومعزز بدرجة أكبر، تتشكل من قواعد ونظم تطبقها منظمة التجارة العالمية، ورغم أن قوانين منظمة التجارة العالمية تساوى بين الدول المختلفة، نظريا، إلا أن الواقع العملى يؤكد هيمنة الدول الكبرى فى تكييف وتنفيذ بنود الاتفاقات التجارية لمواءمة مصالحها، ومع أن هنالك زيادة ملحوظة فى الالتزامات والواجبات متعددة الأطراف لمعظم الدول النامية، إلا أنه يرد فى الاتفاقات تحديد بعض المعاملة التفضيلية لهذه الدول.

كما برزت فرص جديدة للتبادل التجارى حيث إن جولة أوروجواى قد تصدت بفعالية للمجالات والقطاعات التى أدى اختلاف المصالح فيها إلى ظهور إجراءات حماية وتمييز، مثل الاتفاقات المعنية بتدابير الوقاية، والدعم، وتدابير التعويض، واتفاق الزراعة، واتفاق المنسوجات والملابس، وعلى سبيل المثال فالاتفاق فى مجال الزراعة يحول الحواجز غير الجمركية إلى فئات جمركية مساوية لها.

٤-١ أهم المعوقات والتحديات لنظام العولمة : فيما يلى بيان بأهم المعوقات والتحديات التى قد تواجه الدول النامية من جراء تطبيق نظام العولمة :

٤-٢-١ صعوبات تجارية :

على الرغم من أن اتفاقية الجات قد أسهمت فى تحرير بعض قاعات التجارة الدولية ونموها، إلا أنها ظلت قاصرة عن التأثير فى أربعة جوانب أساسية :

أولها : ما يتعلق بالقيود غير الجمركية، حيث اقتصر نجاح الجات على تخفيض نسبى لمعدلات الرسوم الجمركية.

ثانيها : عدم إيلاء أهمية للتجارة الدولية فيما بين البلدان النامية والصناعية، إذ بقيت معدلات الرسوم الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مرتفعة فى البلدان الصناعية، إلا ما حظى منها بصفة انتقائية بمميزات نظام الأفضليات المعمم.

ثالثها : إخراج بعض السلع ذات أهمية تصديرية عالية للبلدان النامية من نظام الجات وإخضاعها لاتفاقية خاصة كاتفاقية المنسوجات، لتعتمد على نظام القيود الكمية وهى وسيلة محرمة طبقا للجات، وقد أدى ذلك إلى حرمان البلدان النامية فرصة الاستفادة من تحرير التجارة فى سلع تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية.

ورابعها : فشل اتفاقية الجات فى تحقيق امتداد عملية تحرير التجارة إلى السلع التى تهم الدولة النامية مثل السلع الزراعية، ويعد هذا الموضوع من أهم الصعوبات التى هددت جولة أوروجواى بفشل ذريع قبل أن تتوصل الأطراف إلى حلول توفيقية.

علاوة على ذلك فإنه ما تزال هنالك صعوبات تواجه التطبيق الفعلى للالتزامات، الواردة فى اتفاقات جولة أوروجواى وهناك أيضا صعوبات من شأنها أن تحول دون اغتنام الفرص التجارية الملموسة الناشئة عن تلك الالتزامات، فالأوضاع الداخلية فى الدول الأقل نموا، ونصفها تقريبا أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، تشكل قيودا على قدراتها للاستفادة الكاملة من الفرص التجارية المتاحة، فمعظم الدول النامية لا تملك القواعد الإنتاجية اللازمة للمنافسة دوليا، ومن أهم المعوقات التى تبرز فى هذه الدول قلة عدد الناشطين اقتصاديا فيها، وعدم مقدرتها على تطوير مزايا نسبية جديدة لتعبئة الاستثمار وموارد السوق اللازمة والتنافس فى السوق العالمية، وبخاصة فى المجالات التى منحت فيها بعض الدول النامية أفضليات تجارية مثل اتفاقية لومى، ومبادرة حوض الكاريبى، اللتين برزتا نتيجة للتخفيضات التى قررتها جولة أوروجواى.

ومن الطبيعى أن تختلف منافع التجارة العالمية باختلاف الدول والمجموعات من حيث درجة انفتاحها على السوق العالمية، ونوعية صادراتها ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية وقدرات تنافسية، ففى عالم تبرز فيه التجارة العالمية عن طريق المنافسة فى الأسواق العالمية، بدأت الدول الأقل نموا فى مواجهة عوائق عديدة كالافتقار إلى المهارات اللازمة لتطوير الإنتاج وتنظيم المشاريع، والقدرة على الاستفادة من العلم والتقنية بالقدر الكافى، عدم القدرة على الانتقال من التبادل التجارى للسلع الأولية إلى منتجات المعرفة، وكذلك افتقار المؤسسات فى هذه الدول النامية للمعلومات وللمرونة الكافية لتستجيب إلى إشارات السوق العالمية بالسرعة المطلوبة، والتصدى للصدمات الخارجية، وعليه سيؤدى تحرير التجارة الخارجية إلى توسيع الفجوة بين الدول النامية – بما فيها الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى – والدول الغنية، ولذا، لابد من تنفيذ التدابير الواردة فى اتفاقات جولة أوروجواى بحذر، للحد من الآثار الضارة الناجمة عن عملية تحرير التجارة، التى تتأثر بها الاقتصادات الضعيفة والقطاعات الهامشية وذلك لإعطاء الدول النامية وقتا كافيا للتكيف معها.

٤-٢-٢ صعوبات وتحديات تتعلق بالكفاءة :

ومن ناحية أخرى تقدر الكلفة المترتبة على إجراءات التبادل التجارى بنسبة ١٠% على الأقل من إجمالى قيمة التجارة الدولية، وعليه، فإن كفاءة تسيير المعاملات والعلاقات التجارية الدولية (أى تخفيض تكلفة المعاملات التجارية الدولية)، وتدفق المعلومات التجارية العالمية وشبكاتها، أصبحت عوامل ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول والمؤسسات لتعزيز مشاركتها فى التجارة الدولية واغتنام فرص التبادل التجارى الناشئة من تحرير التجارة وينجم عن الإخفاق فى تخفيض هذه الكلفة، فى معظم الدول، فقدان الفرص التجارية، وتدنى الإيراد الحكومى الناتج من الصفقات التجارية، وانخفاض مستوى القدرة على المنافسة دوليا.

وفى الدول النامية، وخاصة فى الدول الأقل نموا منها، تكون القدرات على تخفيض كلفة إجراءات المعاملات التجارية، والقدرات للحصول على المعلومات التجارية محدودة بصفة عامة، ويمثل ذلك عائقا أساسيا لمقدرتها على جنى فوائد ملائمة من العولمة، ففى كثير من الدول النامية غالبا ما يشكل عدم كفاءة الإجراءات الجمركية، وغياب القدرات المحلية فى تسيير التجارة ـ بما فى ذلك الحصول على الخدمات المالية التجارية، والخدمات العالمية الخاصة بالمعلومات فى مجال النقل والاتصالات ـ عوائق أساسية فى طريق مشاركتها فى التجارة الدولية، ومع سرعة انتشار التقنيات التجارية الحديثة، وأساليب الأعمال التجارية، وخاصة فى مجال التجارة الالكترونية، تصبح هذه القيود بسرعة متزايدة قيودا أكثر حدة وتكون سببا فى استبعاد هذه الدول من دائرة النشاط التجارى الدولى.

٤ـ٢ـ٣ تقنية المعلومات :

ازدادت التقنيات الجديدة بصورة واسعة، كما خفضت وفرة المعلومات التجارية المتاحة وتنوعها من كلفتها بصورة حادة، لكن عدم توخى المساواة والعدالة فى الحصول على المعلومات وشبكاتها يظل عاملا يعيق ملايين التجار من اكتساب مزايا نسبية، ومع أن تجارة السلع قد جنت فوائد من تطبيق المعايير الدولية فى مراحل مختلفة من المعاملات التجارية، فليس هنالك ما يقابل ذلك فى مجال تبادل المعلومات التجارية، لكن استخدام المعايير يمثل شرطا أساسيا لكفاءة استخدام تقنيات المعلومات، ومن الملاحظ أن المعلومات التجارية فى الغالب تتدفق من الدول المتقدمة وإليها.

وتعد الدول النامية، فى معظمها متلقية للمعلومات بدلا من أن تكون مصادر فاعلة لتزويد غيرها بالمعلومات التجارية حتى تلك التى تهمها مباشرة إذ يتطلب النظام التجارى العالمى الحقيقى تدفق المعلومات التجارية التى لا تصل إلى أغلبية سكان العالم، ولابد من بذل جهود فى عملية التوحيد القياسى للمعلومات التجارية

وسد الثغرات الموجودة فى توافر هذه المعلومات من حيث الحصول عليها أو من حيث كلفتها.

كما يتيح التأثير المتزايد لتقنيات المعلومات فى مجال التجارة الدولية فرصا هامة للدول النامية ولاندماجها فى التجارة الدولية، إذ إن ذلك يفتح الباب أمام فرص تنويع السلع بعيدا عن الصادرات التقليدية، كما يغير قدراتها على تحقيق إيرادات من هذه الصادرات، ومع ازدياد أهمية المعلومات كعامل استراتيجى فى المنافسة الدولية، فقد اختفضت أسعار هذه المعلومات وكلفتها بصورة ملحوظة وازدادت سهولة استخدامها أيضا.

رغم أن الدول النامية تعانى من قلة إمكاناتها فى مجال التقنية ورأس المال، إلا أنه يمكن تحويل هذا العائق الذى يحول دون اندماجها فى التجارة العالمية، إلى فرصة مواتية للانطلاق نحو أكثر قطاعات الإنتاج تقدما وأكثر قطاعات التجارة ازدهارا، وبالفعل، يتضح يوميا أن المعلومات تعد عاملا استراتيجيا فى مجال القدرة على المنافسة فى المعاملات التجارية، فالتقنية شرط أساسى للحصول على المعلومات المطلوبة، ويماثل ذلك، من حيث الأهمية، بناء القدرات المحلية لاستخدام هذه المعلومات وإدارتها، ويتطلب ذلك إنتاج برامج ونظم الحاسوب وتطويرها وتكييفها مع الاحتياجات والظروف المحلية (اللغات مثلا)، ونشر المعارف العامة (وهو ما يقابل أجهزة الحاسوب) وذلك بواسطة برامج تدريبية مناسبة.

٤-٢-٤ تعزيز كفاءة الإنتاج والنمو :

تشير الدراسات التطبيقية إلى إمكانية استفادة الدول النامية من الفرص التجارية والمشاركة الفاعلة فى التجارة الدولية، إذا استطاعت هذه الدول بناء طاقاتها فى مجالى الإنتاج والاستثمار، وتحسين المناخ العام، والثقة بالاقتصاد المحلى، وضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويعنى الأخير ضرورة تحسين وتوسيع البنى التحتية التى تمكن الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نموا من نقل

سلعها بكفاءة إلى الأسواق العالمية ويتطلب تنويع السلع وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية مع تطوير البنى التحتية لرفع الإنتاج والكفاءة إلى مستوياتها فى مجالات النوعية والكلفة وتوصيلها إلى الأسواق العالمية.

كما تشير الدلائل والتجارب التى أخذت من دول نامية متباينة النمو الاقتصادى إلى زيادة حجم الصادرات ومستويات الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى، ويؤكد ذلك مجموعة الأبحاث القطرية والنتائج المستقاة من البيانات الإحصائية، حيث تبين أن الانفتاح الخارجى على الاقتصاد العالمى ربما يؤدى إلى بعض المنافع، وعلاوة على هذه المكتسبات من التجارة الدولية، يمكن استفادة المنتجين المحليين من نظام المنافسة الدولية، وربما يزودهم ذلك بحوافز لإنتاج سلع ذات نوعية عالية، وذات قيمة مضافة مرتفعة.

إن المؤسسات الناجحة فى إنتاج الصادرات تستفيد من التنافس مع غيرها لجنى الأرباح والتوسع فى التجارة الخارجية، وعليه ربما تمارس تلك المؤسسات ضغوطا على الحكومات لتوفر لها الظروف والشروط التى تمكنها من القيام بنشاطها فى جميع أنحاء العالم ولا يشمل ذلك تحرير التجارة فحسب، بل يشمل المطالبة بمعاملتها كمثيلاتها المحلية من إزالة العقبات القانونية وتسهيل الإجراءات الحكومية الأخرى، ويعتمد تحريك استراتيجية الانفتاح الخارجى فى المؤسسات التى تهتم بتوسيع دائرة الروابط الدولية وتكثيفها فى مجالى التجارة والمال، على أربعة عوامل شاملة، هى تنفيذ إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلى وزيادة معدل تدويل إنتاج الشركات واستراتيجيات التوزيع، والتغير التقنى الذى يزيل - على نحو سريع - الحواجز التى تعيق تداول السلع والخدمات دوليا وحركة رأس المال، وباختصار تتطلب هذه الاستراتيجية إجراء إصلاحات هيكلية فى معظم الدول النامية.

يقر المجتمع الدولى بالحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية، على الرغم أن توقيت هذه الإصلاحات ومداها غالبا ما يثيران جدلا، وعلى الرغم هذا الجدل، إلا أن هنالك تقاربا فى وجهات النظر والآراء فى أربعة عناصر أساسية فى عملية الإصلاح

الاقتصادى، الأول : تحرير الأسعار، إذ لابد من ضبط إشارات السوق لتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، والثانى : إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية كالمؤسسات شبه الحكومية، والنظام المصرفى والضريبى، والثالث : إيجاد روابط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لإتاحة فرص للفقراء لتعزيز دخلهم، وبالفعل هنالك أدلة وبراهين دامغة توضح أن القياس الحقيقى لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادى يكمن التقدم الاجتماعى الذى تحققه عملية الإصلاح نفسها، والرابع : هو الانفتاح الخارجى فى المجال الاقتصادى كما ذكرنا من قبل.

يتضح مما سبق ذكره أنه لا يمكن أن تجلب العولمة أية فوائد أو مكاسب للدول النامية بدون تنمية ونمو مستدام، فالنمو المستدام يتطلب إيجاد المناخ الملائم للقطاع الخاص، وحتى يتم ذلك، تحتاج هذه الدول إلى ضمان ممارسة الأسواق المحلية لنشاطها بكفاءة للنفاذ وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، مع إيجاد أفضل الفرص الممكنة لزيادة تنافسية مشاريعها، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تبنى سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى تشجيع المنافسة واستقطاب الادخار المحلى والأجنبى وتوطين التكنولوجيا والمعرفة وتحريك الطاقات لتحقيق التنمية المستدامة.

٤-٢-٥ المزايا غير المتكافئة :

لن يكون نصيب جميع الدول من المنافع المتأتية من التجارة العالمية متساويا، ففى عالم تبرز فيه التجارة العالمية عن طريق المنافسة فى الأسواق العالمية، بدأت الدول الأقل نموا فى مواجهة عديد من العوائق، كالمهارات غير الكافية فى مجال الإنتاج وتنظيم المشاريع، وعدم الاستفادة من العلم والتقنية بالقدر الكافى، وتواصل الانتقال من التبادل التجارى إلى منتجات المعرفة، والسلع الأولية الغنية بالموارد الطبيعية، وافتقار المؤسسات للمعلومات وللمرونة حيث لا تستطيع الاستجابة بسرعة إلى إشارات السوق العالمية والتصدى للصدمات الخارجية، والبنى

الأساسية المتخلفة التى لا ترتبط ارتباطا فعالا بشبكات المعلومات العالمية، وإذا ما استمر هذا الوضع على هذا الحال، فقد يؤدى تحرير التجارة العالمية إلى توسيع الفجوة بين ٢٠% من سكان العالم القاطنين فى أغنى الدول، وهم يتقاضون ٨٠% من الدخل العالمى، و ٤٠% من سكان العالم الذين يسكنون فى أفقر الدول، ويحصلون على ٣% تقريبا..ستؤدى التغيرات العميقة التى حدثت فى مجال الابتكارات العلمية والتقنية، وفى تحويل نظم الإنتاج إلى حدوث آثار متباينة فى العالم النامى، وسيفيد منها الاقتصاد الأكثر اعتمادا على الصناعة، وللمواءمة بين هذه التقنيات، تحتاج كل دولة إلى قدرات قوية فى مجال البحث والتطوير ويتطلب هذا بدوره رأس المال والمهارات التقنية التى تفتقر إليها عدد من الدول النامية، وفضلا عن ذلك فإن هذه التقنيات الجديدة تتطلب عددا قليلا من العاملين.

وفى الحقيقة، يخضع العاملون فى القطاعات الأقل مستوى من حيث التقنية فى الاقتصادات المتقدمة، وفى الدول الأقل نموا ذات البنية الأساسية غير الكافية إلى ضغوط هائلة، ولذا لابد من تنفيذ التدابير الواردة فى اتفاقات جولة أوروجواى بحذر للحد من الآثار الضارة الناجمة عن عملية تحرير التجارة التى تتأثر بها الاقتصادات الضعيفة والقطاعات الهامشية وذلك لإعطاء المجتمعات وقتا كافيا للتكيف معها، بيد أن من المتعارف عليه، على نطاق واسع، أن أكثر المناهج فعالية لا يتقاسم جميع السكان فوائد التجارة الحرة العالمية، هو مضاعفة بناء القدرات لرفع مستوى القدرات البشرية وتعزيز مؤسسات القطاع الخاص والعام، وتعزيز وتحديث البنى المادية وتوسيعها.

ترتبط تحديات المستقبل فى مجال تطوير المؤسسات ورأس المال البشرى والمادى فى الدول الأعضاء الظروف الأولية فيها، وبإمكانياتها وبتحقيق النمو فيها، وعلى الرغم من التنوع الذى يسود الأداء الاقتصادى على نطاق الدول الأعضاء، إلا أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، تتمتع بموارد وهبات تتمثل فى الأراضى والموارد البشرية والمعدنية كما أنها تمتلك النصيب الأكبر من احتياطى

النفط وتبلغ حصة الدول الأعضاء ربع إجمالى مساحة أراضى العالم تقريبا، كما يبلغ عدد سكانها خمس سكان العالم، ويمثل هذا سوقا استهلاكيا كبيرة.

بيد أن حصة الدول الأعضاء فى الإنتاج العالمى أقل كثيرا من حصتها من إجمالى سكان العالم، وذلك يعنى أن دخل الفرد فى الدول الأعضاء أخذ فى التنافس مع مرور الوقت، ومع أن معدل الاستثمار فى رأس المال المادى فى الدول الأعضاء، وخاصة فى آسيا، أخذ فى الانطلاق ليلحق بمتوسط المعدل العالمى، فقد أحرز تقدم فى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى، إذ تعد الاستثمارات فى رأس المال البشرى والمادى مصادر أساسية للنمو الاقتصادى والتنمية.

لم يخل توحيد السوق وإلغاء الحواجز من آثار مخلة، ففى عملية العولمة الاقتصادية الحالية، أضحت المنافسة هى القوة التى تحرك اقتصاديات العالم المتشابكة، إذ يتوقع المرء أن يؤدى ذلك إلى تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية، لكن يتضح أن المنافسة تظل دائما لعبة تسمع للبعض الاستفادة منها وخاصة الذين يتمتعون بميزات ومزايا أكثر من غيرهم، وهنالك آخرون يكسبون القليل وآخرون يخاطرون بعدم مقدرتهم على المشاركة فى هذه اللعبة بالمرة، وهذه المجموعة عرضه للتهميش وعدم المشاركة فى النشاط التجارى.

٤-٢-٦ بعض الآثار المتناقضة للعولمة :

تشير بعض الدراسات إلى عدد من التناقضات الأخرى التى تنطوى عليها ظاهرة العولمة والتى يعود جزء منها إلى التناقضات التى تتصف بالرأسمالية ذاتها، كالتناقض بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بين العمال وأصحاب العمل، والتناقضات التى تنشأ من البطالة الناتجة عن التطور فى تقنيات الإنتاج، ومما يزيد من حدة هذه التناقضات أن العولمة التى تعنى نوعا من التجانس أو التماثل لم تتحقق بعد، فالتأثير على الاقتصاد العالمى وتوجيه سياسات المنظمات الدولية المؤثرة لا زال محصورا بيد القوى الاقتصادية الرئيسية، برز منها فى السنوات الحالية انفراد

الولايات المتحدة بسبب انشغال اليابان بوضع نهاية لكسادها الاقتصادى، بينما يستحوذ اهتمام أوروبا على قضايا الوحدة الأوروبية أما الدول النامية فهى كما كانت دائما متلقية وغير صانعة للسياسات الاقتصادية الدولية، كما أن عددا كبيرا منها لم يساهم فى تسارع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادى المرتبط بالعولمة.

ويمثل فقدان التماثل فى تأثير العولمة على الدول والأقاليم أساس الخطورة الكامنة على مستقبل موجة العولمة الاقتصادية الحالية، فالنظام المتعدد الأطراف الذى يقود إلى توسع التجارة والاستثمار يمكن تهديده إذا ما لجأت بعض أطراف القوى الاقتصادية العالمية إلى اتخاذ قرارات منفردة أو إذا ما اضطرت بعض الدول النامية إلى رفض قرارات العولمة لإحساسها بأنها أجبرت على تحقيق انفتاح اقتصادى سابق لأوانه، ولهذا السبب سيضطر العالم أن يعيش ظروف عولمة ضعيفة لبعض الوقت.

ويشير هذا الوضع إلى أن العولمة بمرحلتها الحالية تحمل العدد من مقومات التناقض والتى قد تسبب انتكاستها وارتدادها، فالدول النامية لابد وأن تنتبه إلى تأثير هذا التناقض وهذه الانتقائية على مصالحها مما قد يدفعها إلى مقاومتها، فالدول المتقدمة فى الوقت الذى تضع فيه العراقيل والضوابط أمام حركة العمالة من الدول النامية إليها، تشجع انتقال العمالة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا لأجل الاستفادة من خبراتها فى خدمة أهدافها.

ومن ناحية أخرى يندرج الخوف من المستقبل ومما يكتنفه من غموض، ضمن الآثار الضارة للعولمة التى يفترض أن تحقق الثراء المادى والرفاه الاجتماعى، فهى بدلا من ذلك، تحدث القلاقل بسبب تخفيض الوظائف فى الشركات والمؤسسات، وتدنى المنافع والمزايا الاجتماعية، وتؤدى إلى التهديد بتآكل المدخرات، فينجم عن ذلك انهيار نظم الضمان الاجتماعى وفوائد سنوات التقاعد.

فعلى سبيل المثال حدثت عمليات تخفيض للميزانيات فى مجال الخدمات الاجتماعية فى بلدان نامية عديدة فعقب التخفيضات التى كانت فى مطلع الثمانينات كجزء من التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادى، لتسديد الدين الأجنبى لدى معظم هذه الدول، فإن مستوى تمويل الخدمات الاجتماعية للفرد، بعد ضبطه مع معدل التضخم، لا يزال دون المستويات التى تحققت فى حقبة السبعينات، وقد اعترى البنى الأساسية الاجتماعية فى بعض البلدان تدهور، فضلا عن أنها أصلا غير ملائمة كبيئة الصحة والتعليم.

وقد كان الانتقال من الاقتصاد المحلى ذى السيادة إلى الاقتصاد العالمى حتى الآن، انتقالا خاطئا، ويترك فى كثير من الأحيان آثارا سلبية ومن المعلوم أن ليست هنالك قواعد رسمية ونظامية فى الاقتصاد العالمى، كما وردت الإشارة سابقا، حيث يبدو أن المؤسسات الدولية غير قادرة على تنظيم الاقتصاد العالمى الجديد، وحتى فى وجود اقتصاد عالمى فاعل، فليس من الواضح أن هنالك حكومة عالمية متفق عليها لإنفاذ قوانينه، وفى الإطار نفسه يزعم فى كثير من البحوث الاقتصادية الهامة "أن سيكون هنالك اقتصاد عالمى، فى حين لن تكون هناك حكومة عالمية، وهذا يعنى أن العالم سيكون له اقتصاده دون قواعد متفق عليها يمكن إنفاذها، كما انه لا يوجد أحد يضمن السلوك الحسن فى مجال الاقتصاد، ولا يوجد قضاة أو محلفون يلجأ إليهم عندما لا يجد المرء العدالة والأنصاف".

وفى هذا الوضع غير المستدام، تؤدى توقعات السوق دورا حاسما فى التحرر من قبضة الأزمات وتحديد مدتها ومدى انتشارها، ومن أمثلة ذلك، الأزمة المالية التى حدثت فى شرق آسيا فى نهاية التسعينات حدث وضع غير مسبوق فى آسيا، حيث تحولت تلك المنطقة فى أقل من ستة أشهر من منطقة كانت تتمتع بأعلى معدل نمو فى العالم لتصبح مصدرا لأزمة مالية ولركود اقتصادى دولى، وتوضح معظم الدلائل أن هذه الدول تواصل السير فى طريق النمو الذى سبق الأزمة، وأن معدلات النمو قد تظل ثابتة فى المستقبل القريب، ومن الدروس الهامة المستفادة من

هذه الأزمة، إن المنظمات المالية الدولية قد فوجئت بأثر هذه الأزمة المالية ومدى انتشارها، علاوة على ذلك برز حجم هذه الأزمة أهمية المخاطر المصاحبة للعولمة، وفى الحقيقة فقد أدت هذه الأزمة إلى تخفيض معدل نمو التجارة العالمية بمقدار النصف، وأضعفت النشاط التجارى بصورة ملحوظة، مما أدى إلى أن تكون الفترة الرابعة فى الركود العالمى خلال ٢٥ عاما.

وبالتأكيد، أدت هذه الأزمات المتتالية إلى إجراء حوار مكثف عن دور صندوق النقد الدولى والاستعانة به لمراقبة عدم الاستقرار المالى الدولى ومعالجته فى حينه، ويقود هذا الحوار إلى اقتراح إعادة هيكلة النظام المالى الجديد، تكون أعمدته الأساسية تعزيز رصد المؤسسات العاملة فى مجال التدفقات المالية الدولية (بتنفيذ لوائح ورقابة محاسبية) ووضع لوائح صارمة لتحسين أداء الآليات المستخدمة لرصد النظم المالية القطرية، وتعزيز شفافية الأوضاع المالية فى مختلف الدول وفى القطاع الخاص، ومن شأن إعادة هذه الهيكلة أن تؤكد أن عدم استقرار النظام المالى الدولى مشكلة خطيرة تحتاج إلى تولية جميع الأطراف المعنية اهتماما يتناسب مع حجم هذه المشكلة ومعالجتها، وقد يذكر المرء أن الإجراءات والتدابير التى اتخذتها المؤسسات المالية والدولية فى مثل هذه الظروف التى كانت تهدف عن طريقها إلى مساعدة هذه الدول فى التغلب على الأزمة قد أدت إلى مفاقمة الوضع.

وقد صاحب هذا الوضع، مأزق فى الاجتماعات الوزارية الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية منذ نوفمبر ١٩٩٩م وحتى نوفمبر ٢٠٠١م، إذ وردت إشارات عدم التوافق بين الدول المتقدمة والدول النامية فى بيانات المؤتمرات، فقد أخذت الدول النامية تطالب بحقوقها فى المشاركة فى المفاوضات الهامة فى تلك الاجتماعات، علاوة على ذلك، ازداد القلق الشعبى إزاء عملية العولمة، أعقبه تكوين جبهة منظمة من الاحتجاجات ضد بعض جوانب العولمة وتدويل اتخاذ القرارات وضد هيمنة آراء الدول المتقدمة (الولايات المتحدة أساسا)، فى سياتل وواشنطن بالولايات المتحدة، وبراغ بجمهورية التشيك، وبانكوك بتايلاندا، ونيس بفرنسا، والبندقية بإيطاليا،

والدوحة بدولة قطر فى نوفمبر ٢٠٠١م، نتج عن ذلك ميلاد آليات معارضة لهيمنة الدول الغربية ومؤيدة لقضايا الدول الأقل نموا كالمنتدى الاجتماعى العالمى ببورتو اليقرا بالبرازيل فى آخر يناير ٢٠٠٢م، متزامنا مع المنتدى الاقتصادى العالمى، الذى انعقد هذا العام فى نيويورك بدلا من ديفوس.

هذا وقد أكد المنتدى أهمية تكريس الجهد للنظام التجارى المتعدد الأطراف ليكون نظاما عادلا ومنصفا يستند إلى قواعد وإجراءات عملية تميز بين الدول، ويقوم على أساس واضح وشفاف حتى يثبت فائدته لجميع الدول، وخاصة للدول النامية، وقد اشتمل عدد من الطرق والوسائل التى ذكرت لتحقيق هذا الهدف، على تحسين فرص نفاذ السلع والخدمات التى تمثل اهتماما خاصا للدول النامية إلى الأسواق العالمية، وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والاعتراف الكامل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول حسب مستوى التنمية فى كل منها، ومع ذلك، يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن الانتقال من العولمة من طرف واحد إلى تقاسم العولمة وإمكانية تحقيقها فعلا بين كافة الأطراف.

خامسا : سياسات استراتيجية لمواجهة التحديات المتوقعة مستقبلا :

٥-١ الاتحاد والاستعداد:

يجرى الآن اتخاذ مبادرات للوصول إلى توافق فى الآراء ووجهات النظر لبدء الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، إذ إن الدول المتقدمة ضاعفت بالفعل جهودها لتضمين مزيد من القضايا التى تهمها فى برنامج منظمة التجارة العالمية، ويتوقع فى هذا الصدد، أن تكون الدول النامية مستعدة استعدادا كاملا لهذه المفاوضات الجديدة، إذ أكد إعلان الدوحة أن المداولات ستركز مستقبلا على مناقشة وتطبيق برنامج عمل وجدول أعمال شامل لحل القضايا والموضوعات التى تهم الدول، وقد تشمل مسائل وأولويات تهم الدول النامية

كاتفاقيات الزراعية والمزمع التوصل لها قبل نهاية مارس ٢٠٠٣م والمساعدات الفنية للدول الأقل نموا، إلا أن التحدى الذى يواجه الدول النامية يتمثل فى ضمان تغطية مصالحها بقدر كاف فى محاولة لجولة جديدة من المفاوضات تضمن التطبيق الفعلى لتلك الاتفاقات.

إن البعد التنموى للنظام التجارى المتعدد الأطراف شئ هام للدول النامية، ففى السابق، كان الاهتمام بالموضوعات الإنمائية بواسطة تطبيق الأحكام التفضيلية للدول النامية، لكن هذه المعاملة الخاصة نقصت كثيرا أثناء جولة أوروجواى ومن ثم، يتعين على الدول النامية الآن أن تبرز حاجتها إلى وضع اهتماماتها التنموية فى صميم النظام التجارى المتعدد الأطراف على نحو من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادى والتنمية فيها، مستفيدة من التعاطف الشعبى والإعلانات العالمية المؤيدة لمصالحها، وخاصة فيما يتصل بتحسين الوصول إلى الأسواق وتطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والاعتراف الكامل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية وفقا للمستوى التنموى لكل دولة، كما ورد فى تلك الإعلانات.

ويتمثل التحدى فى قدرة الدول النامية على المحافظة على الوحدة وتعزيز تعاونها الاقتصادى والتجارى، فعلى هذه الدول أن تدرك مخاطر تجريدها من الوسائل والسياسات اللازمة لإحداث النمو الاقتصادى، وتحقيق التنمية فى المستقبل، وربما تكون الطريقة الوحيدة الفعالة التى تضمن توازن المصالح داخل منظمة التجارة العالمية أن تتخذ الدول النامية الاستعدادات اللازمة والتنسيق فيما بينها لتعزيز مواقفها للتفاوض والمساومة، وأن تكون مستعدة ومتحدة فى استخدام البرامج المتاحة فى المؤسسات الإقليمية والدولية كالبنك الإسلامى للتنمية ومؤتمر الإمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

وفى هذا الإطار، يتوقع أن تلح الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى فى التركيز على مصالحها على نحو مباشر ودون تردد، وإضافة إلى ذلك، على الدول الأعضاء أن تستفيد من كل مناسبة للتعبير عن استنكارها للتوزيع غير المتناسق

للفوائد التجارية والاقتصادية الناشئة عن تحرير الأسواق، وكذلك الأثر الضعيف لجولة «أوروجواى بخصوص تحرير سوق النفط ومنتجاته، والمنسوجات وقواعد مكافحة الإغراق، وهذا يتفق مع ما تم التوصل إليه من قبل، حيث فوض وزراء منظمة التجارة العالمية مجلس المنظمة لبحث موضوع الكيفية التى ستمضى بها جولة المفاوضات الجديدة، ولإعداد توصيات يتم طرحها فى الاجتماع الوزارى القادم للمنظمة (بشأن برنامج عمل المنظمة) بما فى "مزيد من التحرير الواسع النطاق بحيث يستجيب للعديد من المصالح والقضايا التى تهم الدول الأعضاء كلها".

٥-٢ تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى :

تأتى أهمية تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى من حقيقة أنه لا مكان للكيانات والأسواق الصغيرة والمنفردة فى عالم اليوم، ومن كون الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى غنية بمواردها الطبيعية والبشرية والمالية، ولاشك أن المردود الاقتصادى لهذه الموارد سوف يتعزز وتزداد إنتاجيته فى ظل التكامل، وتنبع مزايا التكامل من توسيع القاعدة وتعميق التخصص والاستفادة من الميزات النسبية والاستخدام الأمثل للموارد، مما يحقق وفرا فى الكلفة الإنتاجية ودعما لقدرة التنافس فى الأسواق العالمية، ويحسن قدرات التفاوض، ويعزز الموقع الإقليمى المتحد فى الساحات الدولية.

ومن البديهى أن منافع التكامل الاقتصادى لا تظهر إلا فى المدى البعيد، كالسوق الأوروبية المشتركة لذا فإن نجاح التكامل يتطلب تضحيات آنية قد لا تتوزع بالتساوى على الدول المشاركة، كما لا يتوقع – حتى فى الأجل الطويل – أن تتوزع المنافع بقدر متساو بين الدول الأعضاء، بل ستختلف وفق آليات السوق والتخصص، ولضمان نجاح التكامل الاقتصادى الإقليمى لابد من ربط مصالح كل قطر بالمصلحة الاقتصادية الجماعية، وأن تبنى عملية التكامل على مبدأ تبادل المنافع المتأتية من

استخدام عناصر التكامل من موارد طبيعية ومادية، وقوى عاملة، وأرض، وقوة معرفية، بحيث لا يطغى تأثير عنصر على آخر ولا تشعر دولة بأنها تعطى ولا تأخذ.

ومن أهم مقومات نجاح التكامل الإقليمى توفر الإرادة الواعية والاقتناع السياسى للمضى نحو ذلك الهدف، بحيث لا يتأثر بالتقلبات المرحلية والنزاعات الثنائية، كما يتطلب اتخاذ خطوات متتالية نحو تعميق التكامل ـ باعتباره هدفا استراتيجيا ـ ولترسيخ قواعده.

وفيما يتعلق بالتحديات والفرص المتاحة للدول الأعضاء وأولويات التنمية الاقتصادية فى المستقبل، فقد أشير فى مدخل الدراسة إلى التدرج فى تعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى من متطلبات العولمة الجديدة، وتشير الدلائل إلى أن تعزيز التعاون الإقليمى وبخاصة الإسراع فى استكمال إجراءات إنشاء الأسواق الإقليمية المشتركة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى (كومسيك) بمنظمة المؤتمر الإسلامى، قبل أن تعيقها قوانين التجارة العالمية، هو الخطوة الأساسية لضمان تطوير استراتيجيات وقدرات الدول الأعضاء استعدادا للخطوات اللاحقة للتكامل بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وفى الوقت ذاته يضمن الاستعداد اللازوم للدول الأعضاء فى التفاوض الجماعى مع الكتل الاقتصادية الأخرى فى منظمة التجارة العالمية.

ولعل من أهم مقومات نجاح هذا التعاون الإقليمى العمل على تبنى وتنفيذ سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادى لتحقيق الاستقرار الكلى فى اقتصاد جميع الدول الأعضاء وفتح الأسواق وتفعيل مهمة القطاع الخاص فى دعم عجلة النمو المطرد.

٥ـ٣ التجارة هى مدخل للتكامل :

دلت التجارب القطرية على أن هناك علاقة وثيقة وارتبطا بين نمو التجارة ونمو الناتج الإجمالى، حيث يسهم كل منهما فى تعزيز الأخر عن طريق التأثير

التبادلى، فالتوسع فى النمو وفى التجارة إنما هو نتيجة للتغيرات الأساسية فى هيكل الإنتاج وفى نطاق التجارة وحجمها، كما أن المبتكرات والتطورات التقنية والتنظيمية والإدارية، وما يصاحب ذلك من استثمارات دولية وإنشاء المؤسسات المتعددة الجنسيات، وما يشهده العالم من تقدم باهر فى مجال تكنولوجيا المعلومات، تعد كلها من العناصر الرئيسية التى تسهم فى تنشيط هذا التفاعل بين التجارة والدخل ومن ثم تعتبر طبيعة التجارة ومداها بين الدول الأعضاء من أهم المؤشرات للإسهام المتبادل لهذه الدول ونموها.

ولما كانت المجالات التى يمكن أن يشملها التعاون والتكامل الإسلامى متعددة، فلابد من الاعتراف بأهمية الانطلاق من التجارة التى اختارتها استراتيجية العمل الاقتصادى والتجارى المشترك، والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق (الكومسيك) فى منظمة المؤتمر الإسلامى والبنك الإسلامى للتنمية والمركز التجارى لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة كمدخل أساس لتعزيز التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادى وذلك بالنظر لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، ومجاراته للتكتلات التجارية الإقليمية الأخرى، وفضلا عن ذلك فإن اتفاقات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية أمرا داخليا مما يمكن من إعطاء مزايا تفضيلية للدول الأعضاء من غير إلزام بضرورة تعميمها على الدول الأخرى.

ومما يشجع على تبنى المدخل التجارى للتكامل أن نسبة التجارة البينية للدول الإسلامية لا تتفق مع الثقل الاقتصادى والتجارى لهذه الدول، فقد بلغت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالى صادرات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ١١,٢ فى المائة فى عام ١٩٩٨م لتنخفض فى العام التالى إلى ٩,٧ فى المائة، أى بمتوسط ١٠ فى المائة بنهاية التسعينات، وفقا لأحدث البيانات المتوفرة عن التجارة البينية كما أنه على الرغم من الجهود الرامية لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، يلاحظ أن ما يقارب ٩٠ فى المائة

من صادرات الدول الأعضاء تذهب إلى الدول غير الأعضاء، وبصفة خاصة إلى الدول الصناعية التى تجتذب النسبة الكبرى من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء، وتعد المجموعة الأوربية الشريك التجارى الأول للدول الأعضاء، تتبعها منظمة التجارة الحرة لأمريكا ورابطة جنوب شرقى أسيا.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن نسبة عالية من التجارة بين الدول الأعضاء تنحصر فى التجمعات الإقليمية، وبخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا، مما يشير إلى نجاح المجموعتين تدريجيا فى تنشيط التجارة بين دولهما، وتذليل المعوقات التى تحول دون نمو التبادل التجارى عبر الحدود، كما يؤكد هذا المؤشر أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء كفيل بدفع وتنشيط التجارة الإسلامية البينية.

ويمكن أن تبدأ هذه الأقطار السير فى هذا الاتجاه بالاستفاده من الموارد التى خصصها البنك الإسلامى للتنمية، نحو بليون دولار أمريكى من موارده الخاصة لتمويل التجارة البينية لعام ١٤٢٣هـ، ولكل عام من العامين التاليين، كما حثت لجنة "الكومسيك" على ذلك، ولاشك أن تفعيل مهمة مؤسسات العمل المشتركة المعنية بتنمية التجارة الإسلامية، ودعم مواردها وتطوير آلياتها، سوف يسهم فى تحقيق أهداف زيادة حجم التبادل التجارى البينى، وأهم هذه المؤسسات برامج البنك الإسلامى للتنمية لتمويل التجارة، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسية الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

كما حثت لجنة الكوميسك الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الاجتماع الثانى لنقاط الاتصال المعنية بالتجارة البينية، الذى كان قد عقد فى سبتمبر ٢٠٠٠م، دعما للجهود الهادفة إلى زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

ويمكن التحدى فى انتهاج استراتيجية للتكامل الاقتصادى تقوم على رؤية مستقبلية موضوعية وواضحة المعالم والأبعاد يتم تطبيقها وفق مراحل مدروسة تبدأ بما هو ممكن وعملى وواقعى، ولعل اتفاق إنشاء اتفاقية النظام التجارى التفضيلى للدول الأعضاء التى اعتمدت فى ١٩٩٠م من الدورة السادسة للكومسيك والتى وقعت عليها حتى الآن ٢٢دولة واتفاق إنشاء مناطق تجارة حرة، كمنطقة التجارة الحرة العربية، التى دخلت حيز التنفيذ فى بعض الدول، يمثل خطوة عملية هامة لاعتماد أساليب التكامل الواقعية واتباع منهج التدرج والمرونة محطات فى طريق التكامل الاقتصادى الشامل.

كما تبذل جهود متواصلة بين بعض المنظمات الإقليمية، وفى هذا الصدد، تعقد منظمة التعاون الاقتصادى ورابطة دول جنوب شرق آسيا اجتماعات وزارية مشتركة كل عام أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا يعكس الاهتمام المتبادل لدى هاتين المنظمتين الإقليميتين بإنشاء علاقات وثيقة بينهما، وقد اتخذت هاتان المنظمتان عدة خطوات عملية لتعزيز التعاون المتبادل بينهما، ومن ذلك قيام وفد رفيع المستوى من مسؤولى منظمة التعاون الاقتصادى بزيارة مقر الرابطة وعقد حلقة عمل مشتركة عن التجارة لاستكشاف إمكانيات التعاون الإقليمى فى مجالات التجارة والاستثمار والتعاون فى إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول آسيا والمحيط الهادى، وعقد حلقة دراسية مشتركة عن التجارة والاستثمار لمسؤولى القطاعين العام والخاص بهدف تبادل الآراء عن وسائل تعزيز التجارة والاستثمار لمصلحة المنطقتين.

وقد تم التوصل كذلك إلى اتفاق بين مجلس التعاون الخليجى ورابطة دول جنوب شرق آسيا لتوثيق العلاقات بينهما، وقررت هاتان المنظمتان عقد اجتماعات سنوية للتشاور ومناقشة أوجه التعاون المختلفة، وخاصة فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والقوى العاملة، وهذا يتيح فرصة النفاذ لأسواق هذه الدول، وزيادة التعاون والتبادل التجارى معها، وجذب الاستثمارات منها، والاستفادة من

تطورها الصناعى والتقنى، ولاسيما أن من بين المجموعتين دولا حازت على تكنولوجيا متقدمة وطاقة إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

ويتعاون كل من اتحاد المغرب العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا مع السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا) فى تحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادى الأفريقى وخاصة فيما يتصل بتبادل التجارب والخبرات، كما تتعاون الكوميسا كذلك مع رابطة دول جنوب شرق أسيا فى تنمية المناطق المتجاورة فى إطار المفهوم الذى وضعته الرابطة، والمعروف باسم "مثلث النمو"، وقد بدأت هاتان المنظمتان بالفعل فى تنفيذ مشروع تجريبى لمثلث النمو بهدف تنمية المناطق المتجاورة فى مالاوى وموزمبيق وزامبيا، وهى من الدول الأعضاء فى الكوميسا.

تمثل هذه التكتلات الإقليمية خطوة مرحلية هامة فى إطار تحول تدريجى نحو التكامل الإسلامى الأشمل، فى ظل الغياب الحالى للتجمع الشامل، وعليه ينبغى تشجيع هذه التكتلات الإقليمية التى يمكن أن تسارع فى تحرير التعاملات البينية داخلها، مما يشجع على زيادة الترابط بين أعضائها آخذين فى الحسبان الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة الأخرى ـ كالسوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة جنوب شرقى أسيا ـ مستعينة بالدور الحافز والدعم الذى تؤديه المؤسسات المتخصصة فى تلك الأقطار واتحادات رجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة والجامعات والمؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى، بما فيها البنك الإسلامى للتنمية.

٥ـ٤ تفعيل مهمة الدول الأعضاء :

إن من أهم التحديات التى تواجهها الدول الأعضاء يكمن فى كيفية تلافى الآثار السلبية التى يمكن أن تعانى منها مصالحها الاقتصادية جراء اكتمال قيام السوق الأوروبية المشتركة وإصدار عملتها الموحدة (اليورو) وتتركز هذه السلبيات فى عدة مجالات أهمها مجال الصادرات السلعية.

ولعل الاستمرار فى نهج المفاوضات والاتفاقات الثنائية يمكن الدول الأعضاء ضمن مجموعاتها الإقليمية من تقليل المؤثرات السلبية على صادراتها لأوروبا، حيث تجرى الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا مفاوضات لعقد اتفاقات تجارية مع المجموعة الأوروبية تهدف – فى المرحلة الأولى – إلى تعزيز وتطوير سبل التعاون فى قطاعات التجارة والطاقة والصناعة والزراعة، وإقامة مشروعات مشتركة فى مجالات نقل التقانة والتدريب، وتنص اتفاقية المرحلة الأولى أيضا على التطبيق المتبادل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ورغم أن المرحلة الأولى من الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد لاقت بعض النجاح فقد تعثرت المراحل اللاحقة، حيث استبعدت المجموعة أثناء المفاوضات التجارية، المنتجات البتروكيماوية من تبادل الإعفاءات بحجة إنها منتجات حساسة أو الحواجز الصارمة التى تحول دون وصول صادراتها إلى الأسواق الأوربية، كالمنسوجات وبعض المنتجات الحيوانية والزراعية.

وعلى سبيل المثال، فإن دولا أوربية عديدة قامت فى السنوات القليلة الماضية بزيادة الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية فى أسواقها المحلية، وقد فاقت الزيادات فى بعض الحالات ما كان سيصيب النفط من ضرائب بموجب مشروع ضريبة أخرى ابتدعت باسم ضريبة الكربون وسيبقى النفط مصدر الطاقة الوحيد الذى يتحمل العبء الضريبى فى أوروبا، ومن ثم يتعين أن تكثف الدول المنتجة للبترول جهودها للحوار والتعاون بين المصدرين والمستهلكين، لتخفيف العبء الضريبى فى أوروبا، ومن ثم يتعين أن تكثف الدول المنتجة للبترول جهودها للحوار والتعاون بين المصدرين والمستهلكين لتخفيف العبء الضريبى الذى تتحمله المنتجات البترولية ويؤثر سلبا على نمو التجارة فى عالم يطالب بحرية التجارة، ولاسيما أن نمو حجم هذه المبادلات كفيل بالإسهام فى زيادة النمو الاقتصادى فى العالم بشكل عام وكذلك فى الدول النامية وبخاصة الدول المصدرة للبترول والمطلوب هو الحد من النسبة العالية من الريع النفطى الذى يتم تحويله من الدول المنتجة إلى

الدلو الصناعية المستهلكة، وستزداد نسبة تحويل هذا الريع إذا ما فرضت ضريبة الكربون التى بدأت مجموعة الدول الغربية تطبيقها خلال عام ٢٠٠٠م والتدرج فى تطبيقها فى الأعوام القادمة بحجة حماية البيئة.

وبالنظر إلى خطورة تأثير الضرائب الحالية والمقترحة على ضوء النسبة العالية التى يحتلها الوقود المعدنى فى صادرات الدول الأعضاء (نحو ٨٠بالمائة)، فلا مناص من تكثيف المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية وتفنيد الشبهات والحجج، للحيلولة دون فرض المزيد من الضرائب ولاسيما أن المنتجات النفطية قد استبعدت من اتفاقات جولة أوروجواى نظرا لأن عدد من الدول الأعضاء لم تشارك فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وتؤثر كل هذه التحديات فى مستوى أسعار النفط عالميا، ومن ثم استقرار إيراداته، وعلى الدول المنتجة للنفط التصدى لهذه التحديات لا تحقيق استقرار سوق النفط العالمية والحصول على حصة عادلة من الريع الفنطى، عن طريق الحوار والتفاوض مع الدول المستهلكة، والحرص على تضامن الهيئات الإسلامية والعالمية ذات المصلحة فى استقرار سوق النفط وسوف تزداد فرص النجاح بتعزيز قدرات الدول الأعضاء التفاوضية التى تقوى إذا كانت جماعية، وبالتعاضد مع بقية الدول النامية لحماية مصالحها الحيوية والحفاظ على مكتسباتها.

ومن ناحية ثانية فإن حكومات الدول الأعضاء تدرك التحديات التى تجابه اقتصادها ويستدل على هذا الإدراك بالسياسات التى بادر بانتهاجها عدد من تلك الدول بغية إحداث تغيرات حيوية فى أهداف الاقتصاد الكلى وأولوياته وتشترك هذه السياسات فى ثلاثة عناصر، هى :

(أ) القضاء على العجز فى الموازنة وإدخال تحسينات هيكلية عليها ودعمها بسياسات نقدية ملائمة.

(ب) انتهاج سياسات قائمة على متطلبات السوق، وإصلاحات هيكلية بغية تنمية النشاط الاقتصادى فى القطاع الخاص، وخاصة إذا أخذ فى الحسبان الآثار السلبية التى ستنشأ نتيجة لتصحيح الموازنة وخفض الدعم الحكومى وحماية الإنتاج المحلى.

(ج) رفع مستوى الموارد المؤسسية والبشرية.

وستقلل هذه العناصر فى حال تنفيذها من المخاطر التى تتعرض لها الدول الأعضاء جراء تقلبات الأسواق العالمية، وتجعلها فى وضع تتمكن معه من الإفادة من الفرص المواتية فى الاقتصاد العالمى والمشاركة بفعالية فى النظام التجارى المتعدد الأطراف بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة والبرامج المتاحة فيها.

وأخيرا فإن بعض الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى تشهد ازدهار فى تقنية المعلومات فى قطاعات معينة، وقد أضحت بعض هذه الدول مركزا لتصنيع أجهزة تقنية المعلومات أو برامجها، ومع أن استخدام الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والهواتف الخلوية يزداد ازديادا سريعا فى كل مكان إلا أن هناك عددا من القيود والعوائق أمام هذه الاقتصادات، تعيقها عن تقليل الفجوة التقنية وعن اللحاق بركب الاقتصاد العالمى الجديد.

وعليه، لابد من سد بعض الثغرات فى التقنية، وعلى الرغم من ان الاستثمار فى تقنية المعلومات فى هذه الاقتصادات أخذ فى النمو إلا أنه لا يزال متواضعا بشكل واضح، وعلى سبيل المثال، تعد نسبة المصروفات على الحاسوب للفرد الواحد فى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى من بين أقل النسب فى العالم، وتتخلف هذه الاقتصادات عن ركب تصنيع برامج الحاسوب، وخدمات تقنية المعلومات، أى لا توجد ابتكارات تقنية مدعومة بالإنفاق على البحث والتطوير فى مجالها إذا ما قيس ذلك بنسب براءات الاختراع وينطبق القول ذاته قياسا بنسبة الاعتماد على التقنية مما يعنى أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى هى دول مستوردة للتقنية.

وخلاصة القول أن هناك كثيرا من الفرص أمام الدول الأعضاء لتستغل الإمكانات المتاحة فى الاقتصاد العالمى، مستعينة بالدور الداعم الذى تؤديه الجامعات والمؤسسات القطرية المتخصصة ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية ودور الغرف التجارية ورجال الأعمال واتحاداتهما والمؤسسات الاقتصادية الأخرى المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى، بما فيها البنك الإسلامى لتنمية وغيره من المنظمات الدولية فى هذا القطاع المهم، ومن شان ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة من الفرص التى يتيحها النظام العالمى الجديد، حيث تشير الدلائل إلى إمكانية التعاون بين الجامعات والمؤسسات القطرية ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية فى تطوير المهارات الفنية للتعرف على الاحتياجات المؤسسية والجوانب القانونية، وإدارة التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات والتعرف على التحديات والفرص الأخرى المتاحة ضمن تلك الاتفاقيات، فضلا عن الاستفادة من برامج المساعدة الفنية المتاحة فى البنك الإسلامى للتنمية والانكتاد ومنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

من ناحية أخرى يقدم البنك الإسلامى للتنمية فى هذا المنعطف الدعم لدول الأعضاء فى محاولاتها لسد الفجوة التقنية بواسطة مشروع معلومات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، الذى يقع ضمن المشروعات التى تعمل اللجنة الدائمة للتعاون العلمى والتكنولوجى "كومسيك" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى على تنفيذه ويهدف المشروع إلى ربط دول منظمة المؤتمر الإسلامى ودعم أنشطتها وخاصة فى مجال خدمات المعلومات والتجارة الإلكترونية والإنترنت والخدمات الاستشارية وفق الموعد المحدد له، ويواصل هذا المشروع العمل على إنتاج دليلين "دليل المؤسسات"، و"دليل قواعد البيانات"، ليشمل معلومات عن المراكز الحالية لنقاط الاتصال فى المشروع وخدمات المعلومات الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء.

٥-٥ مهمة المؤسسات الاقتصادية :

وفى هذا السياق، يشرع البنك الإسلامى للتنمية بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى تنفيذ برنامج مكثف لرفع مستوى الموارد المؤسسيه، والبشرية فى دوله الأعضاء لتمكينها من المشاركة بفاعلية فى النظام التجارى المتعدد الأطراف وفى الوقت الراهن، تشمل المساعدة الفنية التى يقدمها البنك الإسلامى للتنمية فى مجال منظمة التجارة العالمية مجالين: الأول : القضايا المرتبطة بإعداد الدول الأعضاء لتنسيق مواقفها إزاء القضايا الرئيسية فى إطار المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والثانى : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد نظم البنك الإسلامى للتنمية على هامش المؤتمرات الوزرايه الأول والثانى والثالث والرابع لمنظمة التجارة العالمية اجتماعات استشارية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامية فى كل من جدة، وسنغافورة، وجنيف، وسياتل والدوحة.

وتهدف أنشطة المساعدات الفنية الأخرى أساسا إلى بناء القدرات ويشمل برنامج البنك للمساعدة الفنية، الذى بدأ فى عام ١٩٩٥م عقد حلقات عمل، وندوات عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتنظيم دورات عن السياسات التجارية للموظفين العاملين فى المؤسسات التجارية، ووزارات التجارة فى الدول الأعضاء، والقيام بمشاريع قطرية محددة، وبصورة أكثر تحديدا نظم البنك حتى تاريخه، ٣٠ندوة وحلقة عمل وبرنامجا تدريبيا عن السياسة التجارية تتصل بموضوعات تتراوح بين مسائل الحواجز الفنية للتجارة والإجراءات الخاصة بالمعايير الصحية الهادفة إلى حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات والزراعة ومكافحة الإغراق واتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدابير الوقائية وفض المنازعات كما شملت أنشطة البنك بمقتضى برنامج المساعدة الفنية تنظيم ندوات ودورات تدريبية باللغة العربية حول آلية فض المنازعات ونظام التجارة متعددة الأطراف والسياسة التجارية بالإضافة إلى عدد من المشروعات التى تخص دولا محددة، مثل

الاتفاقات المحددة فى الخدمات والمالية وقاعدة المنشأ والتدابير الوقائية فضلا عن القيام بدراسات قطاعية وتحسين مهارات التفاوض فى الموضوعات ذات العلاقة بمنظمة التجارة العالمية كالتجارة والخدمات والاستثمار والبيئة.

وعلاوة على ذلك، أكمل البنك الإسلامى للتنمية إجراء ثلاث دراسات عن الزراعة، والخدمات والاستثمار بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية وعمم هذه الدراسات على جميع الدول الأعضاء فيه، وتهدف هذه الدراسات إلى توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء لتشارك بفاعلية فى المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بشأن الزراعة والخدمات.

ويخطط البنك الإسلامى للتنمية لتعزيز برنامجه الراهن للمساعدة الفنية، الخاص بالمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، لكى يكون فى السنوات القادمة أكثر تركيزا وقائما على أهداف أكثر تحديدا حول الموضوعات التى تهم الدول الأعضاء والمسائل القطاعية المتخصصة كالتجارة الإلكترونية فضلا عن تعزيز التعاون فى تنفيذ المشروعات المشتركة مع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأخرى.

وفى هذا الصدد، بادر البنك الإسلامى للتنمية بإجراء دراسة فى عام ١٤٢١هـ، للنظر فى مسألة التجارة الإلكترونية فى عدد من الدول الأعضاء المختارة بهدف تقدير مضامينها وآثارها العام والمحددة عن نظام التجارة متعدد الأطراف، وكذلك عن اقتصادات الدول الأعضاء وعلى ضوء هذه الدراسة، يمكن للبنك السعى لتحديد السبل المناسبة لتمكين الدول الأعضاء من إدراك الفرص المتاحة إدراكا تاما، وتجنب أى آثار سلبية قد تنجم عن التجارة الإلكترونية.

أما فى إطار التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأخرى فى المواضيع ذات العلاقة بالعولمة الجديدة فقد طلبت الدورة السادسة عشر للجنة "الكومسيك" من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن تقوم بدور نقطة الاتصال بالنسبة للاجتماعات

السنوية لتعزيز القطاع الخاص مع مشاركة كل من البنك الإسلامى للتنمية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والمركز الإسلامى لتنمية التجارة، فى مراقبة التقدم المحرز فى تنفيذ المقترحات التى صدرت عن آلية المراقبة بناء على توصية الاجتماع السابع للقطاع الخاص، الذى ركز على سبل تقوية مهمة القطاع الخاص فى التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، حيث تعمل الغرفة الإسلامية فى ميادين الاقتصاد والتجارة والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما تم انعقاد مؤتمر تعزيز المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإصدار البنك بحثا عن الجوانب المختلفة للمنشآت التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وفى عام ١٤٢٢هـ، رعى فريق العمل المعنى بالتدريب حلقة عمل عن تنظيم النشاطات العامة والمعارض الصناعية لغرف التجارة والصناعة فى دول أسيا الوسطى وبعض الدول الأعضاء.

فضلا عن ذلك يمكن للبنك النظر فى إمكانية المساهمة مع الجهات المتخصصة الأخرى فى توفير البيانات والمعلومات التجارية المتخصصة وبخاصة المعلومات التى تساعد الدول الأعضاء ومجموعاتها الإقليمية فى سياق المشاورات والاجتماعات بين الدول الأعضاء ضمن مجموعاتها الإقليمية الأخرى كدول الاتحاد الأوربى.

كما دأب البنك على دعم جهوده الرامية إلى تعزيز مزيد من التعاون الاقتصادى بين المجموعات الإقليمية التى تضم الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى – مثل رابطة جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادى، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربى والمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا – وتقوية علاقاتها فى التجارة والمجالات التقنية الأخرى، وقد دعيت هذه المنظمات الإقليمية إلى الاجتماع السنوى لمجلس محافظى البنك الخامس والعشرين الذى عقد فى بيروت ١٤٢١هـ حيث توفرت لها فرصة مناقشة المسائل ذات الاهتمام

المشرك، وسيتبع ذلك تنظيم لقاءات واجتماعات دورية لاحقة لهذا المنتدى بعون الله وتوفيقه، كما ورد فى اللقاء السابق.

سادسا : ملاحظات ختامية :

يرى البنك الإسلامى للتنمية أن الدول الأعضاء المنتمية إلى المنظمات الإقليمية سالفة الذكر تتمتع بامكانيات كبيرة، وأن هذه الإمكانيات لم تستغل بالكامل حتى الآن، وبالنظر إلى وجود هذه السوق الضخمة وما تزخر به من فرص تجارة هائلة مع الوفرة الملحوظة فى الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وفى المهارات الفنية ذات القيمة العالية، فقد حرص البنك دوما على بذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون الاقتصادى بين المجموعات الإقليمية وتقوية علاقاتها، سواء فى مجال التجارة أم فى المجالات الفنية الأخرى، وسيظل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى الهدف الرئيس لكل عمليات البنك الإسلامى للتنمية وأنشطة اللجان المتخصصة فى منظمة المؤتمر الإسلامى، كما ورد فى استراتيجة العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى.

وإن المرء ليلمس مما تقدم، أن الدول الأعضاء تواجه تحديات حقيقية وعلى مستويات مختلفة، وإن التحديات الاقتصادية والثقافية ـ رغم أهميتها ـ لا تشكل إلا جزء من التحديات الكلية، وهى لا تنفصم عنها، بل تتأثر بها وتؤثر فيها، ورغم الارتباط الوثيق بين التوجهات الاقتصادية والثقافية، إلا أن الجانب الثقافى يخرج عن إطار هذه الدراسة، بيد أن المؤسسات المتخصصة مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" تولى هذا الجانب اهتماما واضحا، وبخاصة فى تحويل صدام الحضارات إلى تفاعل الحضارات والثقافات عبر الحدود تأسيسا على قاعدة الوسطية والاعتدال "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ" (البقرة :١٤٣).

كما أن التفاعل الحضارى يستند فى مفهوم الفكر الإسلامى إلى مبدأ التدافع الحضارى لا الصراع الحضارى وهو المبدأ القرآنى ، الذى نجد له أصلا فى قوله تعالى "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ" (البقرة :٢٥١)

وكذلك قوله تعالى " ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" (فصلت :٣٤)، لأن التفاعل حياة، ولا يسعى فى الأرض فسادا، بينما التصارع فناء.

أما الجانب الاقتصادى فقد اقتصرت الورقة النظر إليه عبر ثلاثة أبعاد، فعلى المستوى العالمى، تتمثل التحديات فى كيفية تعامل الدول الأعضاء مع نظام عالمى جديد يتسم باتجاهين متوازيين، أحدهما ينحو إلى تحرير التجارة العالمية عن طريق اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، والآخر يتمثل فى تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأثر البالغ على اقتصاد دول الأعضاء.

وعلى المستوى الإقليمى يكمن التحدى فى كيفية تحقيق درجة معقولة من التعاون والتكامل الاقتصادى الإسلامى، على أساس قاعدة المصلحة المشتركة وتبادل المنافع، وتفعيل دور المؤسسات القائمة وحشد الإدارة اللازمة لتفعليها على أسس موضوعية وواقعية، هذا شرط أساسى لمعالجة تحديات التنمية، والقضايا القطاعية الأخرى، ويقتضى ذلك التدرج فى تعزيز التعاون الإقليمى بين دول الجوار أولا، ثم يتوسع ليشمل الأقاليم القريبة الأخرى ومن ثم بيقة العالم، وتشير الدلائل إلى أن ذلك هو الطريق الوحيد الفعال الذى يضمن الاستعداد اللازم للدول الأعضاء وتجمعاتها الإقليمية والتنسيق بينها لتبنى موقف موحد إزاء التجمعات الإقليمية الأخرى ومنظمة التجارة العالمية، لتضمن تحقيق مصالحها.

وعليه فإن الإسراع فى تنفيذ خطة عمل واستراتيجيات العمل الاقتصاد الإسلامى المشترك يعد من أهم الخطوات التى تسهم فى تحقيق ذلك، يتبع ذلك التصدى لاستغلال الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادى فى العالم الإسلامى عن

طريق توسيع التجارة وزيادة الاستثمار، وكذلك تعزيز سبل التعاون بين المنظمات الاقتصادية الإقليمية وتجمعاتها، وفق المشاورات التى تمت بين مسؤولى هذه المنظمات الإقليمية، ولاسيما فى مجالات التجارة، والاستثمار والتكنولوجيا فلا مناص لهذه التجمعات الإقليمية من أن تعزز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء، التى تربطها بها أواصر الدين والعضوية المشتركة فى منظمة المؤتمر الإسلامى ومؤسساتها الاقتصادية، ولاسيما أن من بين هذه المجموعة دولا حازت على تكنولوجيا متقدمة وطاقة إنتاجية واستهلاكية عالية.

كما أوضحنا أنه، لا يوجد تناقض حقيقى بين التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التى يمكن أن تشكل المنطلق الواقعى نحو الغاية التكاملية والعولمة الجديدة، حيث أثبتت التجارب العملية أنه فى الوقت الذى أخذت الحواجز فيه تزول أمام اندماج الأنشطة الاقتصادية على نطاق العالم، أدت إلى تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى المجتمعات الإقليمية.

أما فى المستوى القطرى فإن التعاون الاقتصادى بين هذه الدول، فى اقتصاد عالمى أخذ فى العولمة والتحرير الاقتصادى لا يعد عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية الدولية لتحقيق التنمية فحسب، ولكنه يعد أيضا وسيلة لتعزيز تكاملها مع الاقتصاد العالمى، إذ يزداد الاعتراف الآن بدوره الهام ولا سيما فى الاهتمامات المرتبطة بالسياسات التى لم يتم التصدى لها بفاعلية على المستوى القطرى، وتوحيد السياسات لاعتبارات أخلاقية، أو معنوية، ومشاريع التعاون، وتبادل الخبرات كوسيلة للتعلم من الآخرين، وبالتدرج التصاعدى فى تعزيز التعاون الاقتصادى يمكن الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادى وإنشاء سوق مشتركة.

رغم أن السوق الإسلامية المشتركة ليست مسألة قريبة المنال، وتحتاج إلى إرادة جماعية وعمل مخلص دؤوب إلا أنها تمثل هدفا استراتيجيا وواجبا إسلاميا ملحا فى عصر تؤدى فيه التكتلات الاقتصادية الدور البارز فى اقتصاديات العالم، كما ورد فى محكم الآيات القرآنية "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِي"

(الأنبياء: ٩٢)، وفى أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم مثل قوله : "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا".

فإذا أرادت هذه الدول أن تتعامل بندية مع التجمعات فلا يجوز اندماج الدول فى النظام الاقتصادى الجديد فرادى، بل لابد من مراعاة المصالح الإسلامية المشتركة، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية، وهذا لا يتأتى إلا فى إطار تكاملى فعال وقابل للاستمرار وعليه ينبغى ألا يقل مجهود الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى مع بقية الأشقاء فى الدول النامية عن مجارات التكتلات الأخرى، بل ينبغى على تلك الدول الاستعداد الجيد واتخاذ موقف موحد لتنظيم تلك التكتلات وتفعيلها، وذلك بانتهاج أساليب عمل واستراتيجيات جديدة اكثر سرعة وجدية من رواد ومبتكرى التكتلات الاقتصادية الهادفة إلى الهيمنة الدولية، وتوسيع نفوذ أسواقها.

وإذا أكتمل التصور العملى والواقعى لأهداف وتوجهات السوق الإسلامية المشتركة، واتفق الجميع على الحد الأدنى الممكن القابل للتنفيذ، مع تفعيل مهمة المؤسسات القائمة، فستتضاءل الصعوبات والتحديات التى تواجه تحقيق هذا الهدف النهائى، وإذ صدقت النيات وتحققت النظرة الواقعية، فإن العقبات التى تعترض طريق التكامل ستذلل بإذن الله تعالى وعونه.

والله ولى التوفيق

ملحق

الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ـ مرتبة هجائيا ـ وهى بالتتابع :

١ـ جمهورية أذربيجان

٢ـ المملكة الأردنية الهاشمية

٣ـ دولة أفغانستان الإسلامية

٤ـ جمهورية ألبانيا

٥ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

٦ـ جمهورية إندونيسيا

٧ـ جمهورية أوغندا

٨ـ جمهورية أوزبكستان

٩ـ الجمهورية الإسلامية الإيرانية

١٠ـ الجمهورية الباكستانية الإسلامية

١١ـ دولة البحرين

١٢ـ دولة بروناى دار السلام

١٣ـ جمهورية بنجلاديش الشعبية

١٤ـ جمهورية بنين

١٥ـ جمهورية بوركينا فاسو

١٦ـ جمهورية تركمانستان

١٧ـ الجمهورية التركية

١٨ـ جمهورية تشاد

١٩ـ جمهورية توجو

٢٠ـ الجمهورية التونسية

٢١ـ جمهورية الجابون

٢٢- جمهورية جامبيا

٢٣- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

٢٤- جمهورية جيبوتى

٢٥- المملكة العربية السعودية

٢٦- جمهورية السنغال

٢٧- جمهورية السودان

٢٨- الجمهورية العربية السورية

٢٩- جمهورية سورينام

٣٠- جمهورية سيراليون

٣١- جمهورية الصومال الديمقراطية

٣٢- جمهورية طاجيكستان

٣٣- الجمهورية العراقية

٣٤- سلطنة عمان

٣٥- غيانا

٣٦- جمهورية غينيا

٣٧- جمهورية غينيا بيساو

٣٨- دولة فلسطين

٣٩- جمهورية قازاقستان

٤٠- دولة قطر

٤١- جمهورية القمر الإسلامية الاتحادية

٤٢- جمهورية قيرغيز

٤٣- جمهورية الكاميرون

٤٤- دولة الكويت

٤٥- الجمهوري اللبنانية

٤٦- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

٤٧- جمهورية المالديف

٤٨- جمهورية مالى

٤٩- ماليزيا

٥٠- جمهورية مصر العربية

٥١- المملكة المغربية

٥٢- الجمهورية الإسلامية الموريتانية

٥٣- جمهورية موزمبيق

٥٤- جمهورية النيجر

٥٥- نيجيريا

٥٦- الجمهورية اليمنية